## الفصل السابع

# التكوين العلمى والسلوكى للباحث والأستاذ الجامعى

## أ ـ إنسان التنمية فى عصر الموجة الثالثة

لا تنمية ولا تقدم بدون تربية وتعليم وتعلم، حلقات تؤهل الإنسان للتعامل مع تلك المسئولية الشاقة المعقدة ـ إذ أن أول شروط التنمية هو بناء إنسان التنمية.

إن التنمية فى عصر الموجة الثالثة والانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعة تأخذ شكلاً غير مسبوق يتمثل فى التنمية الاعتبارية، حيث تشكل شبكة الاتصالات بأنواعها السمعية والبصرية والمرئية والمجسمة، بديلا عن الاجتماعات والتجمعات والاتصالات التقليدية، وحيث تزداد قيمة العلم والتعليم وتتأكد، كمكوّن أساسى، يحل محل رأس المال وقوة العمالة التقليدية، والمواد الخام، والأرض. إنه فى بعض الأحيان ـ يلعب الذكاء الصناعى (A.I)، والحقيقة الاعتبارية (Virtual Reality)، والمحاكاة، دوراً جديداً فى رسم السياسات، وحيث أصبح ذلك فى مقدور الحاسبات المتقدمة، والإنسان الآلى، ذى القدرة والذكاء الصناعى، وعلم الفوضى أو التعقيد مع دراسة المستقبل، وتوقع أحداثه، وتحديد احتمالاته المنظورة. عندها أصبحت التنمية الحقيقية، هى المتمثلة فى قدرة المعرفة وتنميتها، وقدرة الابتكار، وقدرة الاقتحام والاكتشاف، وأصبحت التنمية الاعتبارية الوريث الشرعى والفعلى للتنمية الأفقية المعتادة.

نريد تربية جديدة ترقى بالإنسان إلى مستوى القرن الواحد والعشرين.. نريد برامج ووسائل تربوية تزرع فى الإنسان المصرى من جديد قيم التفانى فى العمل والإخلاص فى أدائه والسعى إلى تطويره.. كذلك نريد برامج تعليمية تخرج من ظلام الحفظ

والتلقين وتدخل به إلى آفاق القرن الواحد والعشرين، حيث يعتمد التعليم على التفكير والتحليل والتدريب والتعلم من خلال التعاون مع آخرين. نريد تعليمًا حديثًا متفوقًا يبتكر من أجل التنمية لا تعليمًا مقطوع الصلة بالتنمية.

إن العقبة الحقيقية التى تخنق التنمية وتوقف انطلاقها ليست أبدًا فى ندرة الموارد.. ولا نقص فى التمويل.. إنما العقبة الحقيقية تكمن فى غيبة إنسان التنمية.. فهو العنصر الأهم والأخطر من بين عناصر البناء والارتقاء.. ولننظر إلى اليابان التى لا تملك شيئًا على الإطلاق من الموارد الطبيعية.. ولكنها تملك ما هو أهم وأخطر من كل الثروات. تملك إنسان التنمية القادر على تفجير منابع الثراء وتحويل التراب إلى ذهب.

وفى عصر العولمة، نحتاج إلى تعليم يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها، وفى عصر تكنولوچيا المعلومات والاتصالات، وعصر تدفق المعلومات وتسارعها، نحتاج إلى تعليم يؤدى إلى تنوع البشر وتعدد الفرص مع تمايزهم وقدرتهم على تلقى المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها فى التفكير والتعبير والاتصال والإنتاج وبناء العلاقات.

وفى عصر تناقص الموارد غير المتجددة من طاقات وخامات، نريد تعليمًا ينتقل بالأمة من الصناعات التقليدية إلى صناعات جديدة، وخدمات جديدة، ويعتمد على التكنولوچيا فى استنباط طاقات وأساليب ومواد جديدة، ينتقل بها من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية؛ ومن التخصص الضيق إلى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن المركزية إلى اللامركزية، ومن التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكى؛ ومن الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية فقط؛ إلى الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية وخارجية؛ ومن النمطية إلى التميز، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة.

نريد تعليمًا يبنى ـ قبل كل شىء ـ الإيمان بالله، والأخوة فى الله، والأخوة فى الإنسانية، ويرسخ قيم العلم، والعدل، والحرية، والوحدة، والإحسان فى العمل، ويقيم مشاعر العدل والسلام فى عقول البشر.

إن التنمية البشرية لا تنفصل عن، بل تتحكم فى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وفى زمن التلوث الفكرى والسمعى والبصرى والمائى والهوائى والأرضى، نريد تعليمًا يبنى قناعات التغيير من التزامن المحكم إلى الزمن المرن؛ ومن التركيز الجغرافى إلى الانتشار، ومن الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات والمؤسسات؛ ومن ديمقراطية التمثيل الشمولى إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية؛ ومن التخطيط الجزئى إلى التخطيط الاستراتيجى الكلى الذى يعمل حسابًا لكل عناصر المتغيرات أو النظم.

## الشجرة التعليمية

ولكى تتم الاستجابة للتغير المرجو، وتتحول إلى واقع مؤثر فى حياة الأمة فى القرن الحادى والعشرين، لا بد من إحداث إبداعات وابتكارات فى العملية التعليمية. فالمؤسسة التربوية الناجحة هى تلك التى تكون قادرة على صياغة مخرجاتها، وهم الناشئة، على أن يعيشوا حياتهم الحاضرة بفاعلية، وأن يدخلوا مجتمع البالغين وهم قادرون على المشاركة الفعّالة فى جميع أنشطته الاجتماعية والإنتاجية العالمية.

ولكى يتحقق ذلك لا بد من هيكلية جديدة، تخلع الأمة من سيناريو التدهور، وتدفع بها إلى سيناريو الانطلاق والتقدم. وفى هذا المقام فقد اقترح مجموعة من العلماء والمفكرين العرب مفهوم «الشجرة التعليمية» بدلاً من «السلم التعليمى».

ينطوى مفهوم «**الشجرة التعليمية**» ـ **أولاً** ـ على معنى الارتباط العضوى بأرضية أو تربة معينة، وبمناخ معين، وهو ـ **ثانيًا** ـ يفيد معنى «البناء المستمر» أى أن يتحول التعليم إلى كيان حى دائم الحركة والنمو. وهو ينطوى ـ **ثالثًا** ـ على جذع أساسى واحد وهو التعليم الاساسى، الذى لا بد أن ينغمس فيه أو يتسلقه كل أبناء الوطن الواحد. وهو ينطوى ـ **رابعًا** ـ على فروع وأغصان متعددة، يمكن لهؤلاء الأبناء أن يتسلقوا الرأسى الدائم إلى أعلى جذوع الشجرة، كما ينطوى على فرص الانتقال الأفقى الدائم من فرع إلى فرع آخر (*).

ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم «السلم التعليمى»، فى أن مفهوم السلم له بداية

(*) فكرة مأخوذة من فلسفة لويس برنار عن شجرة المعرفة.

محددة، وتسلسل محدد، ونهاية محددة. بينما مفهوم الشجرة التعليمية له بداية فقط، كما أنه مرن ومتنوع فى تسلسله، وليس له سقف محدد، فنهايته مفتوحة، تسمح بالامتداد والنمو مع تشعب ونمو المعارف والعلوم والفنون. كما أنه يسمح بالدخول إليه عند نقاط عدة، تمكن لأى مواطن أن يعاود الولوج منها إلى النظام التعليمى طبقًا لرغبته وقدرته.

فى إطار التدفق المتسارع للمعلومات، فإن المدرسة لا تركز على التلقين؛ لأنها لا تستطيع تلقين كل شىء، ولا تستطيع أن تستبقى التلميذ فترة طويلة بها، لذلك فإن التركيز هنا على تعليم التلميذ كيف يعلم نفسه بنفسه. بذلك يصبح التعليم نشاطًا مجتمعيًا شاملاً لكل الأفراد وفى كل المؤسسات، بحيث نصل إلى المجتمع المعلم المتعلم، أو المجتمع الذى يعلم نفسه بنفسه، وبحيث يغدو التعليم سلعة الناس جميعًا.

ويتسق هذا مع مفهوم التعليم مدى الحياة، الذى لا يعتبر مرحلة جديدة تضاف إلى مراحل التعليم النظامى، وإنما هو تعليم لا يمثل مدة زمنية ولا احتكاراً مكانيًا، ولكنه تعليم عريض يأخذ عرض مساحات الحياة زمانًا، وهو عميق عمق الحياة فى بيئتها وفى مجالاتها المختلفة. وهو تعليم ذو مسئولية على المتعلم، فعليه أن يعلم نفسه وأن يعلم غيره، فهو تعليم من الجميع وإلى الجميع.

وتشمل هذه الهيكلية مفهوم الجسور التعليمية، ونقاط العبور المتعددة، فهو ينطوى على إتاحة فرص دائمة لكل مواطن لدخول النظام التعليمى مهما كان عمره ومستوى تعليمه الرسمى السابق. ويعنى ذلك إجرائيًا أن تتعدد نقاط الدخول والصعود على أفراد الشجرة التعليمية، كما يعنى إمكانية الانتقال عبر الجسور من تخصص إلى آخر، ومن مهنة إلى أخرى. ويكون معيار الدخول والعبور على هذه الجسور هو القدرة على متابعة نوع التعليم الذى يريد الفرد الالتحاق به.

### المعلم القدوة

إن المنهجية السابقة تحتاج إلى تكوين نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة، . . نوعيات فعّالة فى عمليات تحدد سبيل التغير الاجتماعى، وليست مجرد أدوات للحفاظ على الأوضاع القائمة وتتوقف عند المقررات الموضوعة.

إذ أنه لا بد من تكوين معلم قادر على بناء الطالب ذى الشخصية المستقلة القادرة على التعلم الذاتى، والبحث عن المعلومات فى مصادرها، وعلى انتقاء المعلومات، وتحليلها ونقدها وتنظيمها، وعلى الاستخدام الأمثل لها، وتوظيفها فى حل المشكلات.

إنه للحصول على هذه النوعية من المعلمين لا بد من الاهتمام بمهنة التعليم باعتبارها مهنة صناعة الإنسانية، والأساس فى رقى الإنسان وتقدم المجتمع. ويكون ذلك بالدرجة الأولى عن طريق تعزيز مكانة المعلم الأدبية والمادية والاجتماعية، وربطها بالمؤسسات الجامعية والتربوية، وحفز العناصر المتميزة على الانخراط فى هذه المهنة المقدسة وتكون رفيعة المستوى الأكاديمى والمهنى والأخلاقى.

باختصار، إنه لا سبيل إلى الدخول إلى القرن الواحد والعشرين، وإلى الإسهام فى بناء المستقبل فى ذلك القرن، وإلى الاحتفاظ بمكان فيه ـ فضلاً عن مكانة تُفرض ـ إلا بمعلم قادر على الإسهام الفعّال فى التعلم الذى هو علم صناعة الإنسان توطئة لعمارة الأرض، وترقية الحياة.

والمعلم فى النظام التعليمى الرائد، لا بد أن يكون قدوة فكرية، وقدوة نفسية، وقدوة تربوية، وقدوة اجتماعية.. فهذه حقيقة من حقائق الوجود التربوى.. بل والوجود الاجتماعى كله، فإذا لم يُعدّ هذا المعلم إعدادًا جيدًا، للقيام بهذا الدور، فلا أمل فى التعليم، ولا قيمة للتكنولوچيا، ولا سبيل إلى بناء العدل والسلام فى عقول البشر.

## ربط التعليم بالتدريب والممارسة

إن العقول الإنسانية المبتكرة هى القوة المحركة الأولى للحياة الإنسانية.. فقد خلق كل فرد كوحدة اقتصادية منتجة، لنفسه ولأسرته وللمجتمع، بل للعالم. لذلك فإن الاستثمار فى التكنولوچيا الحديثة لا يكون ذا قيمة لو لم يقابل باستثمار مماثل فى القوى العاملة التى تتولى إدارة وتشغيل وتوظيف هذه التكنولوچيا. وإذا كان التعليم يستهدف أكمل وأشمل تطوير ممكن للفرد فإن التدريب يستهدف مباشرة ربحية الإنتاج. لأن التدريب يهتم بطرق إنتاجية موجودة فعلاً. أما التعليم وعلى الأخص الجانب منه الذى يتعلق بالعلم والتكنولوچيا فإنه يهتم بمحاولة فتح طرق إنتاجية ربما لم تكتشف بعد.

لكل ما تقدم فإننا نحتاج إلى تنمية «العقلية» القادرة على صنع التقدم، وتوكيد التنافسية، وتحديث الدولة، وبناء حضارة التكنولوچيا، حضارة مصر المستقبل على أسس حاكمة للإنماء المعرفى يأتى فى مقدمتها نظام تعليمى ـ تربوى ـ ثقافى حديث يؤازره نظام للبحث العلمى المبتكر والمتميز وممارسات متطورة للتكنولوچيات الجديدة والمستحدثة، يزرع فى الإنسان المصرى من جديد قيمة الوقت، وقيمة الجودة، وقيمة الإتقان، وقيمة العمل الجماعى والتفانى فيه والإخلاص فى أدائه والسعى إلى تطويره. كذلك زرع قيمة المنافسة، وقيمة احترام التعددية وقبول الآخر بكل ما تعنيه من قدرة على التوافق وعلى كافة المستويات، وقيمة الإيمان بعالمية العلم والمعرفة وعلوم الإدارة الحديثة وعلوم الموارد البشرية وعلوم التسويق. وفوق كل شىء قيمة الإيمان الواسع والعميق بالقدرة غير المحدودة للإنسان التى تتمثل فى أعز ما خلق الله وهو العقل.

إن التقدم الذى يحكمه الإنماء المعرفى يحتاج إلى مواطن عصرى إيجابى وفعّال ومشارك فى حياة اقتصادية ـ إنتاجية خدمية ـ بل حياة عامة ومجتمع متجانس يتسم كله بهذه الصفات. كما يحتاج إلى كادر إدارى تنفيذى عصرى يقود الحياة الاقتصادية فى ظل عالم جديد يقوم على المنافسة سواء بقيت العولمة فى صورتها الشرسة الحالية أو تهذبت وطوّعت لخدمة المجموع البشرى فى كل أحواله وصفاته.

إضافة إلى ذلك، يحتاج التقدم القائم على الإنماء المعرفى إلى مواطن أكثر حماسًا للمشاركة والمساهمة فى الحياة السياسية والحياة العامة. إن توسيع الهامش الديمقراطى، يحتاج إلى مواطن يكون فى سلام مع نفسه ومع الآخر فى مجتمعه ومع الآخر فى المجتمعات الأخرى، وأن يسلح نفسه بأدوات المنافسة العصرية والبناء والعمل والإنتاج والإبداع والتواصل العلمى والثقافى مع مسايرة الحضارة الإنسانية).

ولكى يكون التقدم سويًا وسليمًا، فإن الأمر يحتاج إلى أن يكون الإنماء المعرفى سويًا وسليمًا أيضًا، وهذا لن يتأتى إلا بالإيمان بالله والانتماء للوطن والتحلى بالأخلاق الكريمة والسلوك الحميد.. وكلها أمور تمثل بوتقة النور التى تنطلق منها مجموعة القيم التى سبق الإشارة إليها.

إن التنمية الشاملة مطلب جميع الشعوب والجماعات على اختلاف مذاهبها وأيديولوچياتها فى كل أنحاء العالم، بل هى مطلب الإنسان منذ أن خلقه الله وأسكنه الأرض، وهى أساس لحياته المتمثلة فى التطور المستمر، والنشوء المتجدد، والارتقاء المتواصل، وتحقيق مستوى أفضل أكثر تقدمًا وأوفر رخاًء فى عملية مستمرة مع استمرار الحياة من خلال التعليم والتعلم والقدرة الخلاقة على ممارسة التقدم.

فالتعليم والتعلم كفاءة وقدرة تمثل المصدر الأساسى للمعرفة، وتدفع الإنسان للارتقاء الاجتماعى من خلال تنمية القدرة الذهنية، ورفع المستوى السلوكى والأخلاقى، وتحسين مستوى المهارات والأداء، والإدراك لقيمة العلم والعلماء فى تقدم المجتمع، والانتماء للوطن والولاء له. وترتكز كل هذه العوامل والقيم فى المقام الأول على تأثير المصادر البشرية الفاعلة من أساتذة ومعلمين ومتخصصين فى مختلف آفاق المعرفة. ومن هذا المنطلق فإن سبيل التقدم بالمعرفة واكتسابها يبدأ من خلال التعليم الذى يفجر طاقات الفكر والاستقصاء وملكة البحث وراء الحقيقة، التى تنتهى إلى التطور التكنولوجى الذى يحول بدوره المعارف والحقائق إلى نعم من خلال سيناريوهات متخصصة توفر الخدمة وتضيف إلى المنافع. ومن أجل ذلك استُحدثت منظومة تنمية التعلم للتقدم.. ترتكز هذه المنظومة على تنمية الإنتاج من خلال:

(١) التطبيقات المعملية والاختبارات Practical experimentation and testing

(٢) تنمية القدرات Capacity building.

(٣) الانتشار والعمل على وضع معايير محدودة Diffusion and standardization

إن تطورات الأوضاع الاقتصادية، وتحديات العولمة، وما صاحب ذلك من ثورة معرفية، فرض الاهتمام بالعنصر البشرى، وبات واضحًا أن الآلة الحديثة التى تمثل العمود الفقرى للتقدم والتنمية هى من اختراع وصنع الإنسان.. وإن ما يمكن أن تفعله هذه الآلة محكوم بقدرة الإنسان الذى يتعامل معها.

لقد لازم نشر التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة تطور الرأسمالية منذ بدايتها الأولى فى القرن السادس عشر. فالعامل المتعلم أكفأ من العامل الجاهل. لذلك انتشر

التعليم الأساسى بأشكاله المتنوعة . ثم امتد إلى التعليم الثانوى . والجديد حاليًا هو التوسع فى التعليم العالى لأن التكنولوجيا الحديثة بحاجة إلى عاملين قادرين على استخدام المستحدث فيها . ونتيجة لهذا التوجه تزايدت نسبة من يلتحقون بالتعليم العالى إلى الشريحة العمرية (١٨ ـ ٢٤ سنة) . فبلغت هذه النسبة فى كندا ١٠٠٪ ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ٨١٪ ، ولهذا نادى الرئيس الأمريكى فى عام ١٩٩٦م بأن يتاح التعليم العالى للجميع . فالأمر مرتبط بالتقدم الاقتصادى والمعرفى وليس مجرد توافر المال اللازم ، فالدول العربية عالية الدخل تسودها نسب متواضعة (الإمارات العربية ١٢٪ ، والمملكة العربية السعودية ١٣٪) . فى حين نجحت دول من الجنوب فى الوصول إلى نسب مشرفة ، وفى مقدمة تلك الدول تأتى كوريا الجنوبية (٤٩٪) وتليها الأرجنتين (٤١٪) ثم أورجواى (٣٠٪) . أما فى مصر فقد وصلت نسبة الملتحقين بالتعليم العالى فى الشريحة العمرية ٢٦٪ فى سنة ٢٠٠٣م .

* * *

**ب ـ التكوين العلمى والسلوكى للباحث والأستاذ الجامعى**

* لقد تطور العلم تطوراً مذهلاً ، وخاصة منذ بداية القرن الماضى ، حيث كان العالم ينظر إلى التقدم والتطور على أنه طفرة يتحمل عبء مسارها شخص أو أكثر ، توصف قدراتهم بأنها هبة وعبقرية مُسدَاة ، توفرها الطبيعة لفئة تأتى بفكر جديد ، ينتهى إلى نظرية أو مجال يضاف إلى رصيد المعرفة ، ويفتح السبل إلى إضافات معرفية غير مسبوقة ، ومصادر للتطوير والابتكار تفتح آفاقًا جديدة للإنتاج أو الخدمات ، وكان ذلك يستغرق سنوات طويلة وتكاليف باهظة .

* ومع استمرار التطور ، وخاصة مع نمو الحاجة للتحديث فى أوقات الأزمات كالحروب (الحرب العالمية الأولى والثانية) ، فإن الحاجة الضاغطة دفعت العالم ليغير من سبل البحث وأساليب التطوير ، فلم يكن الوقت يتسع ولم تكن شدة الحاجة تسمح بانتظار مولد عبقرية تدفع حركة المعرفة والابتكار ، عندها بدأت الأمم تغير المسار ؛ وذلك بالاعتماد على تحفيز الكفاءات التى تُختار من خريجى الكليات والمعاهد العليا ، ووضعهم فى مجال متقدم تتوافر فيه إمكانات البحث والارتقاء المعرفى ؛ ليصلوا إلى

حقائق ونظريات وتقنيات مطلوبة لتحقيق وخدمة أغراض محددة. كذلك كان تكوين المدرس والأستاذ القائم على التعليم باختيارهما من كفاءات لها القدرة على تيسير المعارف والنظريات، ونقلها إلى طلابها والمريدين لها بوسائل ـ تعتبر اليوم بدائية ـ تعتمد على الحبر، والورق، والسبورة، والطباشير، ومراجعها تربض فى المكتبات. وعندما تزايدت المعلومات والمراجع على قدرة احتوائها، بدأ عصر مجتمع المعلومات (Information Society).

* واستمر التقدم ـ وزادت الحاجة ـ وتكدست الأموال وتوافرت الأساليب التكنولوجية، وتأكدت ظواهر العولمة مع تقدم العلوم والمعارف، حيث تزاوجت العلوم والتقنيات (مثل تزاوج الالكترونيات مع الإحصاء وظهور الكمبيوتر)، وتطورت العلاقة بين المعلومات والتليفزيون وعلوم الاتصال فظهرت الوسائل متعددة التقنيات المسماة (Multi Media) وتسارع انتقال المعارف والمعلومات من خلال الأقمار الصناعية، وعندها انحسرت قيمة المكتبات الورقية، وانتقلت إلى المراجع الإلكترونية ووسائلها المتنوعة، كالإنترنت وغيرها، وبدأ تحكم المعارف فى وسائل الحياة ووسائل الخدمات، ووسائل الدفاع، حتى صارت المعرفة مصدراً للقوة والسيطرة، انتقل العالم إلى ثورة المعارف (Knowldge Revolution)، وتزايدت سرعة الحاجة للابتكار، والاختراع، دعمًا لسيطرة التنافس العالمى من خلال تقدم المعارف وتطور التكنولوجيات، فجاء عصر التحديث المذهل فى أواخر القرن العشرين (A new system of production of knowledge) حيث ارتبط التطور العلمى بوسائل الإنتاج والخدمات، وظهرت أحدث النظريات من خلال حل مشاكل الصناعة والزراعة، والاتصالات ووسائلها الهندسية والاقتصادية والإدارية.

من كل ما سبق ثبت أن تكوين العالم والباحث يُنظَر إليه اليوم على أنه قيمة عالية لا تُترك لظروف خاصة أو انتظار لحدوث طفرة تفرزها الطبيعة، ولكنها قدرة مميزة مطلوب اكتشافها وتكوينها وتنميتها فى الأسرة، والمدرسة بمختلف مراحلها، وتصقل فى الجامعة، ثم بالاحتكاك العالمى لتكون رصيداً للوطن، ومنبعًا للريادة، وإحداث التطوير والتقدم. تلك الفئة المرموقة من المواطنين عالية القيمة تُكتشف مبكرًا، وتؤهل تأهيلاً مميزًا، مع المحافظة عليها لفاعليتها وقدرتها، حتى تقوم بمسئولياتها القومية.

## كيف تكتشف هذه الفئة؟

تكتشف هذه الفئة من منابعها، وتنمى فى حضانات معرفية متفوقة ببرامج خاصة، وتستغل مواهبها وقدراتها الكامنة استيعابًا للمهارة، لتحقيق الريادة بمستويات تعليمية وتأهيلية وتدريبية متفوقة ومتزايدة، لأن التفوق قد لا يرتبط كلية بالقدرة على الحصول على الشهادات العليا، ولكنه ملكة موهوبة تتنامى بالرعاية الدقيقة والتشجيع المستمر، لتنمية قدرات المتفوقين ومهاراتهم، مع شحنهم بجرعات متزايدة من العلم والوطنية والاعتداد والثقة بالنفس، والرغبة فى الإضافة. . ومن الأحاديث المؤكِّدة لذلك، حديث رسول الله ﷺ: «**من تعلم العلم وعلمه وعمل به، علمه الله ما لم يعلم**».

### السمات والصفات المطلوب توفرها فى الأستاذ والمدرس والعالم والباحث

**أولها: التكوين يبدأ فى مرحلة الدراسات قبل التأهيل**: حيث يتم ذلك بجرعات متزايدة مطلوب توافرها فى عصر انفجار المعارف، إذ الحاجة أصبحت ملحة لتكوين هذه الفئة ـ المطلوبة لمواجهة متطلبات التنمية البشرية من خلال التعليم (الأستاذ)، والتنمية التكنولوچية فى مرافق الإنتاج والخدمات ومراكز البحوث (العلماء والتكنولوچيين). والسمات المطلوبة فى هذه الفئات: نوجزها فى عشر ثوابت متكاملة لا تنازل عن أى منها، وهى:

١ ـ تنمية القدرة على **الاعتماد على النفس** والاستقصاء الذاتى للحصول على المعلومات دون الاعتماد على الغير إلا للاسترشاد (Self learning) مع دعم القدرة على البحث والتنقيب عن الحقائق، والقدرة على حل المشاكل.

٢ ـ الاهتمام **بالثوابت المعرفية**، دون التوقف عندها فى وقت مطلوب فيه زيادة الاهتمام بالمستحدثات العلمية والانتقاء منها، ومن كل حديث فى العلوم، واعتبار ذلك اكتنازًا لجواهر تضاف إلى رصيد الوطن.

٣ ـ **التدريب المثمر**: مع التأكيد على قيمة العمل **ضمن فريق متكامل** باحث فى تخصص، أو فى تخصصات مترابطة (Study groups)، على أن تتكون تلك الفرق الفكرية البحثية بفكر متقدم، مع الحرص على توافقها، يتم ذلك بتدريب الطلاب

فيها لإعداد دراسة أو تنفيذ مشروع بحثى تتكامل فيه الرؤى، وتتفاعل فيه الأفكار ووجهات النظر، بهدف محدد يتم فيه النمو الجموعى الموجه لحل مشكلة قومية، فى قرار مشترك يبتغى المصلحة الوطنية المشتركة فى عصر نُبذَت فيه قيمة الجهود الفردية.

٤ ـ **التأهيل للعمل من خلال نماذج محددة** وأنماط مرشدة (Guiding Format): سمة مستحدثة من سمات العصر، تيسر الوصول إلى نتائج سريعة لسهولة برمجتها إلكترونيًا فى أجهزة الكمبيوتر بأساليب متخصصة لتنميط الأداء، وتيسر الوصول إلى النتائج المطلوبة بسرعة فائقة.

٥ ـ التدريب على **إتقان أساليب الاتصال ونقل المعلومات**، من خلال تقارير مكتوبة إلكترونيًا، دون التوقف عند التعبير على الورق أو السبورة، بل بالانطلاق نحو استخدام الشرائح المغنطة والاتصال بالڤيديو، إضافة إلى استغلال كفاءات الواقع التخيلى (Virtual Reality).

٦ ـ تنمية **القدرة التقييمية** لمستوى الأداء، بالملاحظة المستمرة، والموضوعية، والشفافية، بداية بتقييم الذات ومراجعة الأداء الفردى والجماعى، ثم قبول الرأى والرأى الآخر، وكذلك بالتقييم الخارجى محليًا أو دوليًا، حتى يتناسب الأداء مع المستويات المطلوبة عالميًا وضوابطها المتمثلة فى درجات «الأيزو» الحديثة مثلاً.

٧ ـ تنمية القدرة على **الحوار العلمى** الناقد والتأثير فى الآخرين ـ مع إتقان اللغات الأجنبية، وكذلك إتقان أسلوب التعبير البعيد عن النقد الجارح. مع التأكيد على غرس سلوكيات حميدة فى الأداء والمتابعة والحوار البناء، ليتحول الباحثون إلى بؤرة إشعاع مضيئة فى المجتمع المحيط.

٨ ـ تأكيد **الارتباط الكامل بهموم المجتمع**، ومحاولة إيجاد الحلول المقبولة لحل المشاكل المنظورة والمتوقعة، مع الاعتزاز بقيم المجتمع، والتعصب الحميد لقيمة الترابط والوطنية والانتماء للتخصص وللمصلحة القومية، وتقدير كل جهد يضيف إلى قدرة الوطن، والتخلى عن الأنانية والانفرادية.

٩ ـ تعزيز القدرة على تقييم أداء الزملاء والمرءوسين، **لاكتشاف الكفاءات والمواهب والهوايات**، وذلك لتوجيه كل فرد متميز إلى المجال المؤهل للتميز وإطلاق الملكات الابتكارية المطلوبة لتكوين قيادات المستقبل.

١٠ ـ دفع الفرد إلى التطلع المستمر إلى الكمال **ومحاكاة المستويات العالمية** سمة حتمية فى عصر العولمة؛ حيث إن المستوى العالمى حاكم لفتح طريق التفوق بالإنتاج المنافس، ورتق فجوة التخلف أو تضييقها باحتذاء المستويات العالمية فى التعليم والبحث والإدارة، مما ييسر فرص الاحتكاك العالمى، ويوفر سبل التعاون الدولى ويسهل مصادر التمويل والإرشاد والرقابة المؤهلة للتفوق، كما يوفر فرص للعمل فى الدول المتقدمة.

## ثانيها: المحصلة المطلوبة:

تتمثل فى تكوين نوعية مختلفة من القدرات، تتحكم فيها ثلاث قيم وسمات مطلوب توافرها وتحمل عبئها:

١ ـ **حب البحث والتساؤل** (Inquisitiveness) لتنشئة الفرد على الاستقصاء من المصادر والأصول والإفادة من أصحاب التخصص ـ مع فحص المعنى المقصود، والتدقيق فى جذوره بالتسجيل الصادق، وتمحيص النتائج المرصودة قبل التصديق عليها.

٢ ـ **تحمل المسئولية** (Responsibility): وذلك توجه وسلوك شخصى مطلوب تنميته، إذ يعزز القدرة على تفوق الأداء العلمى وإصدار القرار فيه، ومزاولته بجودة، وأمانة، وإخلاص، ومثابرة. والمسئولية أفق متسع تتحكم فيه ضوابط محددة، بدايتها الصدق والأمانة وتقوى الله فيما يؤديه الفرد بحثًا أو تدريبًا، إيمانا بحديث مؤكد «إن الله سائل كل عبد عما استرعاه، حفظ أم ضيَّع». ثم يأتى حق الوطن فى الأداء السليم وتجويده. وهذه مسئولية قومية لتوفير حق المجتمع لدى المواطن القادر على تحقيق آماله، وآخرها حق الفرد فى عوائد التفوق وإشباع ذاته بالإنجاز المفيد والإبداع المثمر وما يعود عليه من حوافز معنوية ومادية.

٣ ـ **الإفادة من المساءلة والتقييم**؛ لأن المساءلة مراجعة للنفس وتقييم للأداء، إذ تبدأ القضية بمساءلة النفس ومراجعة الخطوات تأكيدًا لكفاءة التنفيذ، ثم يأتى قبول المساءلة من مسئولى المؤسسة وتقييم العوائد والفوائد المرتجاة لخدمة المجموع منعًا لتحمل أخطاء الأداء، ويتم ذلك كله بعرض النتائج والأساليب التى اتبعت فى الحوارات والندوات والاجتماعات والمؤتمرات، والمساءلة تبدأ بتقييم العوائد البشرية عامة، والمجتمعية

خاصة، ثم الفوائد التى تعود على بالمؤسسة التى تحملت عبء التجربة وتمويلها، وتحديد ما أضافه هذا الجهد إلى العلم والمعرفة، وقد قيل قديمًا: «لا خير فيمن لم يُضف».

**ثالثها: السلوكيات والضوابط الأخلاقية:**

تُعرّف على أنها الخصائص الملزمة فى تكوين المعلم والباحث كشخص متفرد فى تكوينه فى خُلُقه ومواصفاته، مع التأكيد على المفاهيم التالية:

١ ـ **الحرية الأكاديمية**: توصف الحرية الأكاديمية بأنها حق الانطلاق والإبداع الفكرى والعلمى للفرد والمؤسسة التى يتبعها، وهى تتم من خلال توفير القدرة التى تكفل استيعاب واكتشاف كل جديد، بعد تمحيص الفكر القديم وإعادة النظر فيه، وتكفل حق الباحث وحريته فى عمله الأكاديمى دون تدخل خارجى؛ إذ إنها تكفل للباحث حق اقتحام المشاكل بتعمق ودقة وانضباط، يضيف من خلالها الجديد من المعارف فوق ما هو معروف من قبل.

٢ ـ **آفاق الحرية**: يتحدد ذلك المفهوم فى عدة حقوق:

ـ اختيار الموضوع المطلوب بحثه.

ـ تحديد الإطار النظرى للبحث.

ـ تحديد المنهج المتبع فى التجربة والتحليل.

ـ المتابعة حتى الوصول إلى النتائج.

ـ عرض النتائج بصورة أمينة ودقيقة مع قبول التقييم المستمر.

ـ حرية نشر النتائج التى توصل إليها الباحث.

٣ ـ **ضوابط حدود الحرية**

ـ الحرية الذاتية للعالم: وهى تختلف تمامًا عن الحرية المكفولة للأفراد المدنيين (غير العلميين) إلا أنها حرية ليست مطلقة ولكنها مقيدة بضوابط أخلاقية، صدقًا ومنهجية، وتدقيقًا، وأمانة، كما تتميز بالوضوح والموضوعية والشفافية غير أنها لا تعنى حقه المطلق فى استغلال البحث فى الدعاية المغرضة، أو الكسب غير المشروع، أو الاعتداء على حقوق الغير.

ـ الحرية المدنية الموضوعية، وارتباطها بحاجة المجتمع والالتزام بمبادئه وقيمه، وحقه من البحث فى حل مشاكله، وتأثير ذلك إيجابًا وسلبًا على مستوى الأداء. والدولة الممولة للمؤسسة البحثية لها حق الرقابة والتدخل عند تلمس الانحراف.

**المبادئ والمعايير السلوكية فى إجراء البحوث العامة**

**١ ـ الالتزام بالمسلمات التالية:**

ـ المواثيق الأخلاقية والسلوكية الموضوعة والمعروفة.

ـ قدرة الباحث القائم بالأداء وكفاءته العلمية.

ـ احترام الأسس القانونية الضابطة للأداء البحثى.

ـ الالتزام العلمى فى اختيار الموضوع، وتحديد الهدف فى البروتوكول البحثى، وتوثيق العمل والمنهج، وتسجيل البيانات مع التحليل الصادق.

ـ العمل ضمن فريق بحثى متكامل دون الاعتماد الكلى على المساعدين فى التجارب والأداء التطبيقى.

ـ احترام حقوق المبتحث فيهم وتقدير آدميتهم، دون تفرقة بسبب السن أو الجنس أو اللون أو الدين.

ـ تقييم المسئولية الاجتماعية، والعمل على توجيه البحث لخير المجتمع.

**٢ ـ المسئولية السلوكية**: وتكون فى اختيار الموضوع، وخاصة عندما تكون البحوث موجهة للمنفعة القومية، وتتمثل هذه المسئولية فيما يلى:

ـ تحديد المنهج وتسجيله من خلال نماذج يمكن برمجتها بأسلوب محدد.

ـ العمل بإقرار من المبتحث فيه (Informed Concent) بعد شرح قيمة البحث ومخاطره على المبتحث فيه. (إذا كان البحث على إنسان).

ـ حماية المبتحث فيه مع التأكيد على السرية والخصوصية (Confidentiality) وضمان حمايتها، وكذلك مراعاة الرحمة والعناية بحيوانات التجارب.

ـ تحديد العلاقات المهنية والمادية مع المعاونين والمشاركين، وتوثيق البحث فى المعهد.

**٣ ـ المسئولية العلمية**: تعرف على أنها الالتزام بقواعد السلوك المعروفة أمام المسئولية

المؤسسية والاجتماعية والأخلاقية المترتبة على الكفاءة، وقد طرح سؤال فى دوائر البحث العلمى عن «متى تنشأ المسئولية؟» وكان الجواب أنها تتحقق يوم يُعنى الفرد العلمى بذاته ويحدد انتماءه إلى العلم كباحث فى تخصصه ومدرسته بوجه خاص، وإلى مجتمع العلماء، وعليه أن يوجه علمه وقدرته إلى مجتمعه بوجه عام.

**٤ ـ الأسس الملزمة سلوكيًا:**

ـ تأكيد المنفعة (Securing Beneficence).

ـ تجنب الأذى فى المبتحث فيهم (Avoiding malefecienice).

ـ احترام الحرية والكرامة للمبتحث فيهم (Respecting Auttonomy & Dignity).

ـ قبول المحاسبة والتقييم المستمر منذ بداية البحث حتى نهايته، من جهة مستقلة محايدة (Accepting Continuous Evaluation).

**٥ ـ السلبيات المحدقة بكفاءة البحوث:**

ـ اللامحاسبة، خطر أساسى يؤدى للتفريط.

ـ الاستسهال، بسبب ضغط مصادر المعلومات وصعوبة استيعاب المستجدات.

ـ الذبول والتآكل لغياب أساليب الشحذ والتحفيز وشح الإمكانات.

ـ الانبهار بالتوافه المنشورة فى الدوريات الأجنبية، وخاصة من المستفيدين من عوائد العلاقات الأجنبية.

**٦ ـ المشاكل والمخاطر المحدقة بالبحث، وخاصة فى العالم النامى وأسبابها:**

ـ الاندفاع فى اختيار وإجراء بحوث غير موضوعية، بحجة أن العالم النامى يحتاج تطبيقات علمية لدفع عجلة التنمية.

ـ الدول النامية لا يمكنها أن تتحمل الفاقد فى الوقت والإسراف فى النفقات دون عائد، خاصة عند إجراء بحوث قليلة الفائدة.

ـ ضعف الالتزام الوطنى عند بعض الباحثين المنبهرين بكل أجنبى، وإجراء بحوث دون عائد على الوطن، أو تضر بمستقبله أو تؤثر فى مصالحه.

# مقارنة بين تكوين الباحث والأستاذ ومسئوليته

| م | وجه المقارنة | المدرس والأستاذ الجامعى | الباحث التطبيقى والتكنولوچى |
|---|---|---|---|
| ١ | الهدف الأساسى | التعليم ورعاية الطلاب وإجراء البحوث الأساسية . | إجراء البحث التطبيقى والتطوير التكنولوچى للخدمة فى مجال الإنتاج . |
| ٢ | الغاية من التخصص | مخاطبة قضايا وظواهر ، لها مصادر مرجعية ، أنجزها السابقون وهدفه الإضافة إليها وتدريسها . | الوصول إلى منتج جديد (سلعة ، خدمة ، أسلوب إنتاج متطور . . . ) مصادره المرجعية البحوث المنشورة وبراءات الاختراع والمختزن من المعلومات فى السلع والخدمات . وهدفه منتج جديد أو تطوير منتج أو خدمة متداولة . |
| ٣ | البداية والدافع | الاستقصاء له قيمة حضارية ، تتراكم لمنفعة الإنسانية ، التزامًا بجدوى التنمية البشرية . | الحاجة والرغبة لتطوير سلعة أو خدمة تضيف لقوة وثروة المجتمع ، ديدنها الولاء للوطن متمثّلا فى نجاح شركة أو مؤسسة ينتمى إليها الباحث . |
| ٤ | النشر العلمى | النتائج واجبة النشر ، كأداة لتأكيد الحق الأدبى للعالم وإسهامه فى تراث الإنسانية . . شعاره : «النشر العلمى أو الهلاك» .<br>Publish or perish | لا يصح نشر النتائج بسبب قيمتها التجارية المحتملة ـ إلى أن تتم حمايتها كبراءة اختراع ـ أو حراستها كمعلومات غير مفصح عنها كأسرار صناعية . . شعاره : «نيل براءة اختراع أو الهلاك»<br>Patent or perish . |
| ٥ | التوجه | ذاتى ، يعتمد على المبادرات الشخصية فى اختيار الموضوع وتحقيق النتائج ، والإبداع يتطلب حرية بلا حدود وفى إطار أخلاقى . | موضوعى ، يعتمد على الرؤى والمبادرات والقرارات المؤسسية لتحقيق هدف مرصود مسبقًا . |

| م | وجه المقارنة | المدرس والأستاذ الجامعى | الباحث التطبيقى والتكنولوجى |
|---|---|---|---|
| ٦ | المشروعات التكليفية | لا يرحب بها غالبًا؛ لأنها قد تعطل حق الباحث فى ممارسة الحرية، أو تقيد ميزة المبادرة للإنجاز المبدع. | يرحب بها من المؤسسة كاعتراف بقدرته واحتراما لحرفيته وطلبًا على عطائه. |
| ٧ | المسئولية | التخصص الجامعى أساس الأداء، والمسئولية الاجتماعية هى التى تحدد مفهوم المحاسبة المؤسسية. | المسئولية محددة بالموضوعية فى خدمة الإنتاج، وتتنوع الخبرات فى فريق العمل بكل مشروع، والمسئولية محددة بمشروعية التوجه. |
| ٨ | الالتزام | أساسه اتباع اللوائح والقوانين المؤسسية والحاكمة للبحث العلمى، وهى غالبًا قانون جامعى عام يحكم كل المؤسسات من ذات النوعية. | الالتزام أساسه احتياجات وأهداف المشروع أو المؤسسة، وقد تبيح طبيعة العمل بعض التحرر من اللوائح والقوانين المؤسسية، والمحاسبية تحابى نجاح المشروع من حيث الأداء والنتائج. |
| ٩ | النتائج والثمار | تنتج الأنشطة البحثية ذات الصدارة ثمارًا كبيرة قد تكون نوعًا من الاكتشافات، وغالبًا ما يكون البحث الريادى مفضلاً لما يوفر للعلماء من حرية شخصية ومبادرات لا حدود لها يدعمها إنفاق سخى من الدولة. | تتخذ الاجتهادات (فكرًا ومستوى وأداءً) طبيعة الملاحقة لاحتياجات السوق، ويكون بلوغ الأهداف الكبيرة ثمرة مناخ الإلزام والالتزام الذى يسود المؤسسة وأفرادها. |
| ١٠ | العائد المادى المباشر | كثيرًا ما لا تكون هناك قيمة مادية مباشرة للمعارف المولدة على المدى القريب. وإن كانت لها قيمة مادية (تجارية) مهمة فإن الاحتمالات الإحصائية للتوصل إليها تكون ضئيلة (وقد تكون وليدة الصدفة). | غالبًا ما تكون النتائج المطلوبة معلومة التجسيد سلفًا، ولأن قيمتها المادية (التجارية) مؤكدة، فإنها تكون سلعة تعرض فى الأسواق فورًا، وتكون الاحتمالات الإحصائية للتوصل إليها كبيرة (ولا دور للصدفة فى ذلك). |

| م | وجه المقارنة | المدرس والأستاذ الجامعى | الباحث التطبيقى والتكنولوچى |
|---|---|---|---|
| ١١ | مجالات العمل | قد يعمل الباحث بسبب خصائصه الذاتية فى مجال واحد طوال حياته أو فى مدرسة علمية عريقة باختيار الأستاذ الكبير، فالمنظومة كلها ذاتية القرار والنزعة والسلوك، ومن خلالها تتحدد الحالة الذهنية للأفراد ومواقفهم إزاء القضايا الحياتية والمسئولية الاجتماعية. | يعمل الباحث، بسبب خصائص الموضوعية والاستهداف، لخدمة المشروع الذى يتشكل الفريق خصيصًا لخدمته، ثم ينفض بعد إتمامه. وبالتالى تتنوع الخبرات بتعدد المشاريع، مثلما تتنوع وتثرى حالته الذهنية ومواقفه إزاء القضايا الانتاجية. |
| ١٢ | التخطيط | البحث غالبًا ما تكون مساراته لا خطية (nonlinear)، لذلك كثيرًا ما يصعب التنبؤ بالإنجازات، كما أنه غير قابل للتخطيط ويصعب بالتالى أن تقوده السياسات، بل إن التسييس قد يتناقض مع طبيعته. | الاجتهادات غالبًا ما تكون مساراتها خطية (linear) وإنجازاته قابلة للتنبؤ بها، وقد تكون محسوبة ومطلوب بلوغها بتكليف صريح، وهو لذلك قابل للتخطيط، وبحكم طبيعته قابل للتسييس لتحقيق أهدافه. |
| ١٣ | التكاليف المادية والتمويل | يصعب تحديد التكلفة أو الوقت اللازم لتحقيق الهدف، كما يصعب ضمان أن الإنفاق والوقت يحققان الهدف حتى وإن توفرا. يأتى التمويل النقدى والعينى من المؤسسة ذاتها، وقد تشارك فيه أطراف أجنبية من باب المعونة أو التعاون للوصول لنظرية محددة. | يمكن تحديد التكلفة لبلوغ الهدف المرصود، وكذلك لا يصعب ضمان أن الإنفاق أو الوقت المطلوبين يحققان الهدف متى توافرا وكثيرا ما يكون الوقت المتاح عامل ضغط على المنوط بهم تحقيق النتائج المبتغاة، ويتحمل صاحب المؤسسة عبء التمويل. |

| م | وجه المقارنة | المدرس والأستاذ الجامعى | الباحث التطبيقى والتكنولوجى |
|---|---|---|---|
| ١٤ | المستفيد | عادة غير محدد سلفًا، وغالبًا ما تتمثل المخرجات فى رسالة لنيل درجة علمية تمثل الجائزة التى ينالها الباحث، وقد تتسامى وتكون عالمية المكانة والمقام (وتمثل جائزة نوبل ذروة الجوائز). | هناك مستفيد (زبون أو مستهلك) غالبًا ما يكون معروفًا ومحددًا سلفًا، وتتمثل المخرجات فى سلعة أو خدمة لها قيمة تكنولوجية وتجارية محتملة، وقد تقتضى المصلحة حجب اسم الباحث المنجز لكنه فى المقابل يحصل على مكافآت مجزية. |
| ١٥ | الإيفاد للخارج | غالبًا ما يكون إيفاد المؤسسة للعاملين فيها إلى الخارج بهدف حضور المؤتمرات العلمية للوقوف على الجديد من تطورات العلم وأيضًا للاحتكاك العلمى والتجريبى. | غالبًا ما يكون الإيفاد بهدف شهود المعارض التجارية للاطلاع على أحدث المنتجات من السلع والخدمات ووسائل صنعها ولذلك فالإيفاد يكون ضرورة حياة للمؤسسة. |
| ١٦ | | تعتبر أخلاقيات البحث العلمى وقوانين وقواعد سلوكيات البحث العلمى هى الضابط الأساسى للأداء، ولا يمكن تصور غير ذلك لتحقيق الأمانة العلمية. | فى إطار التنافس وآليات السوق وقوانين الملكية الفكرية واتفاقية التربس، تتحكم القوانين البرجماتية فى الأداء والسلوك. |

**المصدر**: دراسة أجريت فى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى (عام ٢٠٠٢م).

## قضية الرسائل الجامعية

**تعريف**: تمثل الرسائل الجامعية سبيلاً للتدريب على التطبيق والتدريب العملى لما درسه الطالب فى منبر الدراسات العليا تطبيقًا صادقًا وعمليًا بتوجيه أساتذة قادرين، وفيه يتحول الطالب من قارئ ودارس مستفيد إلى باحث فاعل محلل ومبتكر، وقيمتها تتحدد فى كونها لبنة أساسية فى تكوين العالم الباحث، والمعلم القادر على التطبيق.

### حوار فى المشاكل التى تواجه الأداء التطبيقى فى الجامعات

**١ ـ المشاكل التعليمية الأساسية:**

إذا كان البحث هو سمة محددة ومعتمدة على المستوى المتميز، فإن التقاعس عنه تهاون فى حق الوطن، وأخطر آفة تؤثر فيه التقاعس عن استيعاب المعارف واللغات وإتقانها، وعدم التفرغ للقيام بالواجب ينتقص فى تكوين وبناء الباحث وقيمته.

**٢ ـ مشكلات مؤسسية:**

عدم وفاء الإدارة فى المؤسسة التعليمية بالتزاماتها حيال توفير الوسائل المطلوبة للبحث (المعامل ـ المكتبات ـ المراجع ـ الوسائل الإلكترونية التعليمية الحديثة).

ـ التهاون فى الرقابة والمحاسبة تعتبر تقصيراً مشينًا.

ـ عدم التأكيد على المتابعة وسلامة الأداء وجودة التسجيل، ذلك تفريط فى السلوك العلمى.

ـ عدم الاعتناء باختيار الموضوع البحثى ورعاية حق المجتمع لارتباطه بما يفيده فى مواجهة المشاكل المنظورة.

**٣ ـ مشكلات الإشراف:**

ـ وأساسها التنازل فى المسئولية والإرشاد العلمى والسلوكى.

ـ الإهمال فى التكوين البحثى للطلاب وفى تدريبهم على المهارات المطلوبة.

ـ زيادة الأعداد والمسئوليات الملقاة على المشرفين يقلل من فرص التميز والتركيز.

ـ افتقاد العلاقة الأبوية والتربوية بين الأستاذ والطالب بسبب ضغط الأعداد.

ـ انتقاص القيمة المعنوية للمشرف وحقه كرائد للبحث، أثرت فى اهتماماته الإشرافية وأضعفت ارتباطه بالمؤسسة ومسئوليته القومية.

**٤ ـ الممارسات الانحرافية فى البحث العلمى:**

إذا كان العلم يعرّف بأنه جهد صادق مرتبط بالتطبيق، والبحث عن الحقيقة بأمانة وصدق، فإن الانحراف يعتبر ارتكابًا متعمدًا ومقصودًا للممارسة غير الأمينة واللاأخلاقية، مع العلم بقيمته وضوابطه المنهجية العلمية والسلوكية والقانونية التى تمنع الانحراف.

لذلك فإن الاستخفاف فى موضوع صدق البيانات ينتهى إلى نتائج واستنتاجات مضللة، مما يعتبر ممارسات غير أمينة وغير أخلاقية. وذلك يفقد الثقة فى القائم على البحث والمشرف عليه بل وفى المؤسسة الحاضنة وقيمتها العلمية. بل هى تهيئ السبيل إلى انحراف فى أسلوب التعامل مع المشاكل أو تنازل فى أسباب التدهور فى الإنتاج الذى ينتهى إلى سلع ضارة بالمستهلكين أو عواقب تقع تحت طائلة القانون، وخاصة فى البحوث الطبية والدوائية.

**٥ ـ مخاطر وأسباب تدهور البحوث فى العالم النامى:**

ـ زيادة الأعداد، مع عدم كفاءة الإعداد للطلاب، وتنازل هيئة التدريس، وشُحّ الإمكانات المطلوبة.

ـ استغلال البحوث فى منافع شخصية، مثل توقف التوجه بالبحث عند الترقية أو السمعة، ذلك أفضى إلى الاستعجال والاستسهال واللاجدوى.

ـ زيادة المكاتب الاستشارية المحلية التى تجتذب الأساتذة خارج الحقل الجامعى أو البحثى بالتعويض المادى، أبعدتهم عن صميم مسئولياتهم الجامعية.

ـ الاعتماد على التمويل الأجنبى لشُحّ المصادر المحلية، أو لجوء بعض الصناعات المحلية للاعتماد على المراكز الخارجية لحل مشاكلها، أضعف قدرة البحث العلمى على التقدم والتطور لقلة الطلب على مراكز البحوث المحلية.

ـ وكذلك توجه الممول الأجنبى لتحديد مواضيع بعينها لدراسات ولإجراء بحوث غير مطلوبة محليّا.

**تأثير العولمة والسياسة فى الدراسات العليا والبحث العلمى والابتعاث الخارجى**

١ ـ منذ قرنين، كانت التجربة والبحث يعتبران من قبيل رفاهية الدرس النظرى، ثم تحولا فيما بعد لتكون وسيلة تربوية لتأكيد القدرة على تطبيق المعارف، عندها بدأ عصر التطور التكنولوچى، الذى انتهى إلى التحكم فى مستقبل المؤسسة والدولة وتغيير مستوى الحياة للمواطنين.

٢ ـ البحث العلمى الجامعى يعتبر اليوم نتاج للجهد المبذول فى مرافق التعليم والمؤدى إلى البحث والتطوير ذلك الذى يحقق التقدم المطلوب.

٣ ـ إن الزيادة فى أعداد الطلاب فى العالم النامى، والتهاون فى إعدادهم العلمى والثقافى، انتقص من حق المجتمع فى التقدم، وضياع القدرة على اكتشاف الموهوبين فى خضم الزحام التعليمى وتكوين الكفاءات المطلوبة فى تمويل الوطن بالأفذاذ والمبتكرين من الأساتذة فى مرافق التعليم والباحثين المطلوبين لخدمة الإنتاج والخدمات.

واليوم لا بد من رتق فجوة التخلف أو تضييقها ما أمكن، بالعمل الدءوب المجود على جميع محاور وأطراف معادلة التنمية.

٤ ـ إن التطور العالمى بعد الحرب العالمية الثانية وما أنجز من تقدم قفز بحجم المعارف العلمية والتكنولوچية بما قُدّر بأنه مليار ضعف لما أنجزته البشرية منذ فجر التاريخ، وقد تمّ معظم ذلك فى الخمسين سنة الماضية ـ كل ذلك أثر فى أسلوب الحياة مما اقتضى أساليب مستحدثة للمواجهة الحتمية فى عالمنا النامى.

٥ ـ لقد ظهرت متغيرات وضوابط وتشريعات بعد الحرب العالمية الثانية تفجرت نتيجة التقدم المذهل الناتج عن جهد أهل القدرة فى البحوث والتطوير ونرصدها فى عجالة على النحو التالى:

**أولها**: حتمية حماية الإنتاج الغزير المنافس فى الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد،

فظهرت أخطر القوانين فى التاريخ وهى: قوانين «الجات» ومنظمة التجارة العالمية (W.T.O).

**ثانيها**: حماية حقوق المبدعين والمبتكرين والحفاظ على مبتكراتهم واختراعاتهم، فظهرت اتفاقية الـ (Trips) والتى أكدت قيمة حقوق الملكية الفكرية (Intellectual Property Rights).

**ثالثها**: مع التقدم العلمى فى العلوم الجديدة: الكيمياء (الذرة)، الطبيعية (الليزر)، البيولوچيا (الچينات والهندسة الوراثية)، كان لا بد من حماية البشرية من التفاعلات الضارة، فظهرت قيم وأساسيات السلوكية الحاكمة لكل تصرف علمى وبيولوچى منتظر، عندها تطورت علوم السلوكيات الحافظة والموجهة، ثم جاءت سلوكيات العلوم والبحوث المتخصصة فى دراسات عميقة وحاكمة.

**رابعها**: بعد أن تم تطبيق قوانين التجارة العالمية سنة ٢٠٠٥م وما حيث أشير فى نصوصها إلى ما تحتويه من فوائد لكن ظهرت مثالبها بعد ذلك، والتى تتلخص فيما يلى:

- اتساع الفجوة بين عالمية الأغنياء وأنانيتهم ومحلية وانعزالية الفقراء.
- اتساع الفجوة بين تجمع الأغنياء وانفرادية الفقراء.
- اتساع الفجوة بين الأصولية والحداثة وبين العقائد الراسخة والثقافة المادية.
- كما اتسعت الفجوة بين سرعة التطور والقدرة على الاستيعاب.
- العلاقة بين المشاركة والتنافس، قضية ابتدعت كلمة مستحدثة تحتل معنى التعاون التنافسى فى الغرب (Co-optition) - حقيقة تحكم التقدم فى العالم الأول، بينما لا تستوعبها المفاهيم فى العالم الثالث.

**خامسها**: بعد أحداث ١١ سبتمبر، وما أحدثته من فجوة فى الثقة بين المتقدمين، وغيرهم من الشعوب، وما اعتراها من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية والشك فى العلاقات الدولية، وحتى بين الشعوب والقوانين الدولية الحاكمة

للعلاقات، وعندها ابتُدع التصرف المانع لحدوث انفجارات جديدة فى هيئة قوانين وشرائع تتلخص فى مفهوم الاستباق الوقائى «لتعقب ظاهرة الإرهاب ومصادره (Protective or prophylactic Aggression) نتج عنها تطور العولمة الداعية للتكامل إلى عولمة مُعَسكرة طاغية Militarized Globalization.

وما حدث فى أفغانستان والعراق يؤكد خطورة هذا التوجه على العالم النامى.

**سادسها**: انتهى الأمر إلى قرارات علمية، فى نفس الإطار الوقائى، جمعت فى كتاب أصدرته المؤسسة الأمريكية لتقدم العلوم (العلم والتكنولوجيا فى عالم حصين) (Science & Technology in Vulnerable World)(*)

وتأكدت فيه عدة متغيرات سوف تقلل من فرص العالم النامى لإحراز التقدم وهى:

١ ـ تحددت أسس جديدة للحصول على المعلومات «كحق إنسانى»، وذلك الذى تحول إلى(*): « لماذا تُطلب المعلومات» (The Right to Know changed to the reason to know) وحذف الكثير من المعلومات الحساسة من الإنترنت وحجبها عن المكتبات.

٢ ـ أصبحت قضية الحصول على فيزات (تأشيرات) التعليم إلى أمريكا للشباب قضية بالغة الصعوبة.

٣ ـ منع الالتحاق بالجامعات البحثية المتميزة فى أمريكا إلا فى تخصصات محددة.

٤ ـ تعطيل الدراسة والبحوث فى الموضوعات التى قد تيسر المعارف المؤدية لحيازة القدرة على الهدم والتدمير وسميت العلوم الحساسة (Sensitive Sciences)، دعوة أدت إلى حرمان الكثير من طلاب العالم النامى ظلما من علوم التقدم.

٥ ـ كذلك دعت الوثيقة إلى مراجعة قضايا حقوق الإنسان ووضعها قيد البحث، ودراسة العقائد واللغات والسلوكيات فى الدول المختلفة، وكذلك التعمق فى دراسات أوضاع المجتمعات وإعادة تحليل تاريخ وجغرافية العالم النامى.

(*) إصدار American Association of Advancement of Science (2003).

**ما سبق يثير عدة تساؤلات:**

هل فى قدرة مصر أن تتجه لدخول هذا القرن الحادى والعشرين، المتخم بالأحداث الجسام والقهر الواضح والتحدى من قبل ذوى القدرة المتفوقة؟

وهل يمكن الالتزام بأسلوب جديد يتسم بتعليم متطور، ودعم للبحث العلمى، مع الانضباط السلوكى وتوجيه القدرة الوطنية إلى منابع ممكنة؟ مع قبول التحدى!

إن ذلك لن يتم إلا بجهد جاد منضبط مخلص فى مجالات العلم والتكنولوچيا، والعمل على لم شمل الأمّة وتوحيد قدراتها للقفز فوق الزمن بالتعليم والبحث المتفوق

**وبعد كل ما سبق من حوار**

*** هل من سبيل لعلم يتسم بالسلامة والعدل والأخلاق؟**

* فى سنة ١٩٧٣ تساءل عالم فذ (Eugene Figner) فى مجلة العلم والمجتمع التى تصدرها اليونسكو وترجمها الأستاذ الدكتور/ عثمان أمين ـ عن إمكانية قيام العلماء والباحثين فى العلوم المادية وغير المادية، لكى يعيدوا للإنسان الصفات الحميدة التى يفتقدها عالم اليوم مثل: الأمن الداخلى، والرضا عن النفس، والارتباط الأسرى، والتمتع ببهجة الحياة الرتيبة الممتعة والمتعة الوجدانية والصحة والسلامة مع براءة ونقاء العلاقات وطهر السرائر.

تلك آمال مطلوب أن يتحمل العلماء الاجتماعيون وكذلك الماديون عبء دراستها وتحقيقها، ليعيدوا التوازن النفسى والاجتماعى إلى المجتمعات، أملا فى أن ينعم الإنسان بعطاء التقدم وارتقاء أسلوب الحياة.

كل ذلك لن يتأتى إلا بتفاعل العلماء مع مجتمعاتهم وتوصيل آفاق التقدم إلى الناس، والتأكيد على حمايتهم من المخاطر وتبصيرهم بكل الحقيقة، وألا يمجدوا ما هو محل شكوك، وفى نفس الوقت لا يبخسون حق النعم والفوائد الناتجة عن التقدم العلمى.

*** أهمية الترابط بين البحوث المادية والاجتماعية.**

لاشك فى أن التقدم، من خلال تطور العلم والبحث العلمى، يجب أن يكون فى

خدمة الإنسان، وأن تكون قفزاته فى صالح الإنسانية، لذلك فإنها يجب أن تقرن بدراسة وبحث يوظفها فى صالح المجتمع الإنسانى. وهو ما تنبه إليه كثير من المفكرين والساسة والعلماء، والذين رأوا أن يظل الإنسان سيداً للآلة وليس عبداً لها. على أن يراعى فى كل البحوث جانب الطبيعة الإنسانية حتى لا تقوم حياتنا على العلم المادى وحده، فقد قال غاندى: «إن المدنية الناشئة عن العلم المادى وحده فقط والذى تزهو به الدنيا، هى فى الواقع بداية عصر الظلمات، وأن الآلة الجديدة هى الصنم البشع الذى يعبده العلماء، وأن الحياة الغربية الحديثة هياج وصخب ولا هم لها إلا أن تصرف الدول الفقيرة عن التوجه الصحيح والتقدم للحياة الرتيبة والعدل المرتجى».

وأضاف طاغور شاعر الهند «إن الحياة القائمة على العلم المادى وحده تتظاهر بالجدية والمنفعة، ولكنها تخلو من العمق، ولا تحسب حساباً للروح ولا لطبيعة الإنسان التى جُبل عليها».

أما أينشتين الذى غيّر مسار الحرب العالمية الثانية باجتهاده فى النظرية النسبية وما أدت إليه من اختراع القنبلة الذرية، فقد قال فى آخر أيامه: «إن العلم لم يُستخدم حتى اليوم إلا فى خلق العبيد، ذلك أن العلوم حوّلت الإنسان عبداً للآلة، والعمال يقضون الليل والنهار على مضض وتبرم وجهد قاتل، خوفًا على دخولهم الضئيلة نظير أعمال جديرة باللعنات قام عليها العلماء والباحثون لصنع آلة الحرب المقيتة».

### جـ ـ نحو ميثاق شرف للأعراف والقيم الجامعية

### مقدمة عن: القيم المهنية والعلاقات الحاكمة لوطنية التعليم

لو سألنا هيئة التدريس عن رأيهم فى قيمتهم ومسئوليتهم وعلاقاتهم المجتمعية ودورهم فى الجامعة وفى مستقبل الوطن، لما وجدنا أقل اهتمام بقيمة وجدوى السؤال ـ من هنا نقول لهم: إن مهنة التدريس خاصة فى الجامعة مهنة مقدسة قد لا يدرى حاملها قدرها ومسئوليتها وحجمها فى إحداث التطوير، لا يقيّم مفعولها وفاعليتها إلا من نظر إليها واستشعر فاعليتها عن بُعد.

ذلك يذكرنا بمقولة لأبوقراط منذ ٤٦٠ سنة قبل ميلاد السيد المسيح ـ عليه السلام ـ: حيث قال «السبيل الذى سوف أطرقه فى حياتى سيسخرنى لحمل مسئوليتى بأمانة بما يتوافق مع قدراتى وتقييمى». ونقول هنا إن من يمتهن مهنة التعليم لا بد أن يهيئ نفسه ليعلم أنه جزء من هبة ربانية يحملها من سُخِّر لها، لا يحملها كوظيفة صماء بل يتحملها كمسئولية وعطاء ورسالة، يضحى فى سبيلها مهما كلفته؛ ذلك لأنها تكليف من الله صاحب العلم وموجّه القدرة، حيث قال فى محكم كتابه: «علّم الإنسان ما لم يعلم» وعطاؤه يتمثل فى قوله: «وما يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء».

من هنا فإن حامل العلم وناقله، أى المدرس، كما قيل «كاد المدرس أن يكون رسولاً» ذلك لأنه يمثل جزءاً من الإرادة الإلهية ـ مهنة مقدسة ترتبط بتنمية أعز ما خلق الله وهو العقل ـ من هنا كانت قضية وضع ميثاق شرف للقيم الجامعية والحوار فى سلوكيات المعلم وخاصة الأستاذ الجامعى قضية من قضايا الساعة تحدٌّ فكرى ليتبصره أولى الألباب من المدرسين القائمين على هذه الرسالة. مهنة التدريس التى لا ينظر إليها على أنها مهنة يُرتزق منها ولكنها رسالة تُحمل، وصفات تُكتسب وحياة يضحى بها لخدمة مجتمع. ولو علم حاملها حجمها وأجرها عند الله لنَعم بها وتمتع بانتمائه إليها؛ ذلك لأنهم يعتبرون صفوة من خلق الله اجتباها لنقل علمه كعلماء، وهم خلقه المفضلون الذين يعرفونه ويقدرون مسئوليتهم حيث قال فيهم ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: ٢٨] صدق الله العظيم.

**ثوابت تعليمية:**

هناك عدة أسئلة تحدد مسئولية الإنسان القائم على التدريس ودوره فى الحياة واستمراريتها بالتنمية المستدامة ـ حتى يحدد مكانه فى كل منهافيما يخص التعليم.

**أولها**: ثلاثية المعلومة ـ السلوك ـ والمهارة فى التطبيق ـ والعلاقة بينهم.

Knowledge,, Attitude, Practice (K.A.P)

**ثانيها**: ثلاثية المعلومة والتعلم ـ والإعلام والاتصال ـ وكيفية الاستفادة منها كلها.

Intormation, Education & Communication (I.E.C)

**ثالثها**: ثلاثية منظومات القيم السلوكية ـ منظومة التنمية البشرية والتنظيم الاجتماعى ودوره فى كل منها.

V.M.S (Value System, Maupower Development system, Social organization system)

**محددات مطلوبة:**

وهناك محددات فى جزئية القيم المهنية يرتجى أن يلتزم بها المواطن الصالح عامة، خاصة من امتهن مهنة التدريس والجامعى على الخصوص.

**أولها**: **مقومات** تقدير قيمة المعرفة وآفاقها ـ العلاقات وتأثيرها ـ القدرة والكفاءة ـ المهارات ونقلها ـ مظهر المدرس وجاذبيته وفاعليته. والقدرة على التجويد ـ واحترام الغير والرأى الآخر ـ وتحمل المسئولية Concern (ينعى الهمّ مسئوليته) والتفانى فى خدمة المجموع (Stewardship) إضافة إلى الإيمان بالعقيدة الوطنية وحقه فى المشاركة المجتمعية بحل المشاكل، وأن يكون بؤرة إشعاع فى مجتمعه التعليمى.

**ثانيها: متطلبات حتمية** أن يحافظ على الوقت وقيمة العمر، وهو الرصيد الذى لا يتجدد بمرور كل دقيقة من العمر، وكذلك ينمى الكفاءة ليحدد لنفسه سبيلا يختار فيه ما يختاره هدفا لحياته بين:

(١) الفاعلية فى الأداء مع القدرة على التطوير والمثابرة عليه والعمل على نمو قدراته وشحذ قدرة تلاميذه، مدى حياته.

(٢) أو ترك ما سبق والتوجه إلى تكديس المال أو الجاه والسلطة.

وله فى ذلك أن يسأل نفسه يوميّا وأسبوعيّا وشهريّا وسنويّا عما أضافه لنفسه وتخصصه وعمله فى قسمه وكليته وجامعته ووطنه ثم أسرته ومجتمعه(*).

**ثالثها**: **آفاق مطلوبة من المدرس خدمة لوطنه**: تتركز فى الاقتناع بالمسئولية القومية ومواجهة مشاكلها التى تعترى عالمنا النامى، فى ظل المتغيرات العالمية، وتحديد دوره فى دراسة ووضع الحلول لقضايا المجتمع ليكون له دور فاعل فى:

---

(*) من مقولة لروبرت (مكنمارا) رئيس البنك الدولى فى محاضرة سنة ١٩٧٥م فى جامعة القاهرة.

١ ـ التخلص من الفقر والأمية والمرض ـ سوء أحوال المعيشة ـ تدهور مجالات العمل ـ ومواجهة مخاطر التخلف والانحراف .

٢ ـ كيف يمكن تحسين مستوى الحياة بتوفير المياه الصالحة والغذاء النظيف والتخلص من المخلفات ـ والمسكن الصحى ـ وتيسير الفرص للارتزاق الحلال .

٣ ـ العمل على دفع فرص التطور الاجتماعى مع زرع روح الأمل فى غد مشرق ـ العمل على ضبط النسل ورفع مستوى الصحة ـ وزيادة الإنتاج وتحسين دخل الفرد والمجموع ـ وتنمية الإبداع الفردى ومواجهة البطالة والانحراف .

**رابعها : مؤهلات مستقبلية مطلوبة** : مثل التركيز على قضايا المعلومات فى عصر ثورة المعرفة وعالميتها وغيرها مما أضافه العلم . إذ من المعروف أن الذاكرة هى المخزن الذى يحتوى على قدر هائل من المعلومات ويختزنها الإنسان ويحللها فى ذاكرته ولكنها لا تزيد عن نصف مليون وحدة من المعلومات يمكن للعقل البشرى اختزانها . لكن مع ازدياد المصادر وتشابكها زاد العبء على الذاكرة مما زاد احتمال الخلط بين المعلومات حيث الجديد الزائد من المعلومات يطرد القديم وتلك خسارة للحصيلة المتوفرة للفرد . ولقد تحققت للإنسان القدرة على زيادة حصيلته من المعلومات بعد اكتشاف الكمبيوتر الذى يعتبر المثيل الكهربائى الإلكترونى للذاكرة البشرية (Electronic Metaphore of Memory) والذى تتزايد قدرته الاستيعابية الحافظة لحجم هائل متضاعف من المعارف .

لكل ذلك كان واجبًا على العاملين فى أجهزة التعليم حقن هذه المهارات وسلوكياتها لاقتحام العصر ووسائله فى جرعات متتالية يتقنها المدرس والأستاذ قبل تعليمها للتلميذ والطالب تتطور القدرة فيها بتسلسل محكم :

ـ ففى التعليم الأساسى يكون دور التدريب على الدقة فى الملاحظة والأمانة فى التدوين .

ـ أما فى الثانوى : تغرس مهارات التسجيل والفهرسة .

لكن فى التعليم الجامعى : تكتسب القدرة على الأرشفة والتحليل واستعمال الأجهزة المبسطة وأبسطها (Personal Computer) .

أما الذين يؤهلون للتخصص فى المعلومات وطلاب البحث والدراسات العليا فيجرى تكوينهم فى كليات المعلومات والإدارة العليا والهندسة والإحصاء مبدئيا ليتولوا إدارة التحول التعلمى والمجتمعى فى عصر التطور الإلكترونى من خلال: Internet & Information Highway . وليكوّنوا الكتلة الحرجة المطوية لإحداث التغيير .

## أهمية وضع ميثاق شرف للأعراف والقيم الجامعية

إن الميثاق لا بد أن يتناول ويحدد أسئلة ويجهز أجوبة على مشاكل مرتبطة بالسلوك المهنى فى كل تخصص، إضافة إلى مسئولية التعليم الجامعى عامة .

ذلك الميثاق يرسم خطّا واضحًا مقبولاً لتحديد العلاقات الجامعية المطلوب تنميتها فى الطالب، ذلك يقتضى أخذ عدة أبعاد فى الاعتبار:

١ ـ هناك ارتباط واضح عند وضع أى ميثاق شرف، بين القانون الوضعى والمؤشرات السلوكية التى يضعها المشرّع من جهة واللوائح التنفيذية الحاكمة لأسلوب الأداء وتوصيفه وتحديد الحقوق والواجبات إضافة إلى مسئولية جودة الأداء . كل هذه الأبعاد تحدد الضوابط المؤسسية والعلاقات الإنسانية التى تحدد العلاقات المهنية بين أعضاء هيئة التدريس بما فيها من حساسيات اختلاف القدرة والمقدرة التنافسية واحتمالات التنافس على المنافع والعوائد المنظورة .

٢ ـ كذلك فإن ميثاق الشرف حين صدوره ينتظر أن يمثل المرجع الأساسى فى تحديد العلاقات التى تحكم السلوك المهنى (Professional Conduct) ـ والانتظام فى أداء الواجب والكفاءة والقدرة على القيام بالواجب Fitness for Practice .

٣ ـ أن يكون الخروج عن الميثاق المنتظر ـ إذا وضع فى مجال التنفيذ فلابد أن تكون له قوة الردع تأكيدا لضبط الأداء فى كل مهنة خاصة فى مرحلة يحدث فيها تطور سريع فى وسائل وبرامج التعليم مع اختلاف تخصصاته . ذلك يقتضى تحديد الضوابط المطلوبة فى إطار المسئولية التى تحددها الجامعة وأقسامها . إنه من المهم أن يكون للأجهزة القانونية مكان فى تطبيق تلك الأعراف، إضافة إلى ذلك فإن نوادى هيئات التدريس والنقابات المهنية والجمعيات العلمية جهات لها دور محدد للأداء السلوكى فى التخصصات المختلفة .

## أسس المسئولية السلوكية لعضو هيئة التدريس

١ ـ تأكيد القدرة العلمية المطلوبة للقيام بالوظيفة الأساسية. وهذه حقيقة ملزمة؛ ذلك لأن بعض من هم تحت التأهيل فى وظائف معاونة قد يدفع لتحمل اختصاص يحتاج تأهيلاً وخبرة قد لا تكون متوافرة لديه.

٢ ـ كذلك فقد لا يلتزم بعض هؤلاء باستشارة من هم أعلى قدرة ورؤية وكفاءة والبعد عن رفض التوجيه اللازم خاصة فى مراحل التكوين.

٣ ـ من هنا فإن الميثاق لا بد أن ينص على حتمية التدريب والتكوين المهنى على أيدى من هم أقدر فى المهنة، ذلك حماية للمستجد ومن يتعرض لتحمل مسئولية لا يقدر عليها. كل ذلك يتأكد خاصة فى المهن التطبيقية أو مجالات العمل فى البحوث المتقدمة التى تحتاج التوجيه والتدريب والتأهيل فى مراحل التكوين قبل التأهيل أو حتى بعد الحصول على إجازة التخصص فى العلوم التطبيقية (مثل الطب والهندسة والصيدلة والعلوم).

٤ ـ التأكيد على قيمة الانتظام فى العمل والالتزام بالسلوك المهنى: تلك قضايا يتم التدريب عليها فى مراحل التكوين المهنى مثل «دورات المدرس الجامعى» والتى يرتجى وأن تكون محورًا إداريًا ملزمًا لتنشئة عضو هيئة التدريس، وفى القانون المعمول به حاليًا ضوابط ملزمة لحضور تلك الدورات. ولا سبيل للتنازل فيها، ذلك لأنها تمثل السبيل الأمثل لتكوين هيئة تدريس المستقبل. يتم ذلك عندنا فى وقت توجهت فيه بعض الجامعات (فى فرنسا وهولندا وغيرها) ألا يعين عضو هيئة التدريس إلا بعد اجتياز اختبار قدرات ودورات تقييم ليست فى علم التخصص فقط ولكن فى الإدارة والسلوك الشخصى والمعلومات والقدرة على نقل المعلومات والسلوكيات وعلوم التخاطب فى مسابقات تتولاها مجموعة من المتخصصين والإداريين بل والطلاب، ويسمى ذلك النظام Mechanism of Peer Review، وفيه تتأكد قيمة برامج التأهيل بل وتتزايد فى حجمها وتركيزها عند التقدم لوظيفة أعلى.

٥ ـ أما عن أخلاقيات التعامل بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بعضهم مع بعض وبين كبيرهم وصغيرهم، وبينهم مرءوسيهم من غير أعضاء الهيئة فى مجالات

معاونة. تلك التعاملات تحكمها العلاقات المناسبة (Etiquette) فى أسلوب موصف.

٦ ـ ومما يذكر هنا أنه عند حدوث اختلاف علمى فى بعض الآراء المستحدثة يمكن للمؤسسة أن تكوّن مجموعات علمية متخصصة تكون حكمًا بين المتنافسين على نمط نظام التحكيم العلمى Intraprofessional Relation Committee.

٧ ـ ومع نمو الإحساس بالمسئولية يتجه القائمون على التعليم والبحوث الجامعية إلى الأداء المتميز ويتخلصون من مثالب ضياع الوقت وأن يركز كل فرد على أدائه العلمى مع تحديد الواجبات الملقاة على كاهل أعضاء الفريق العلمى.

٨ ـ ومن المنتظر بعد وضع ميثاق الشرف للأعراف والتنمية الجامعية أن تتحدد العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض ـ أن يتفرغ الكافة للأداء المنتج. وتبرز القيمة الفاعلة فى تحديد العلاقات المتبادلة مع المجتمع بحثًا عن المشاكل ووضع الحلول المناسبة وتختفى القيم السلبية المعوقة للأداء الجامعى الحميد.

٩ ـ أما علاقة الأساتذة بالإعلام عامة فهى قضية لنا فيها رأى.

تلخيصًا لما سبق يقترح رصد عشر وصايا يُحتذى بها عند وضع ميثاق الأعراف والسلوك الجامعى:

١ ـ أن يتحمل كل فرد فى مؤسسة الجامعة مسئولية **العمل الجموعى** مع إنكار الذات أملاً فى رفع شأن الجامعة ورفع مستواها مع استمرار التطوير حينئذ يرتفع شأن الفرد وقيمة المجموع.

٢ ـ دعم أساليب الترابط **والاحترام المتبادل** والتعاون البناء بين التخصصات المختلفة والأفراد فى كافة الأقسام تعظيمًا للعائد المضيف للقدرة العلمية وزيادة فى محصلة الأداء الجامعى، إذ أن الكل دائمًا أقوى وأكبر من مجموع الأجزاء.

٣ ـ أن تكون مسئولية هيئات التدريس **موصّفة ومحددة فى لوائح واضحة**.

٤ ـ أن **تقيّم المؤسسة والأقسام** (بل والأفراد) **قدرات أعضائها** وتحدد دور كل منهم فى ضوء توزيع المسئوليات والأعباء التى يتحملها كل فرد.

٥ ـ أن يكون **الأداء الجامعى** (تعليمًا وتدريبًا وبحثًا وعلاقات مجتمعية) هو الشغل الشاغل لكل من يتولى مسئولية جامعية؛ ولا يعلو شىء فوق ذلك.

٦ ـ أن تكون الدعوة للإصلاح والتطوير المستمر همّا ومسئولية كل فرد.

٧ ـ إن **العلاقة بين الأفراد الجامعيين** (علميين وإداريين) لا بد وأن تتسم بصفات المحبة والتراحم والاحترام والتقدير للكبير والعطف والعطاء للمستجدين والمعاونين.

٨ ـ أن يكون الصدق **والوضوح** هما السبيل للتعامل بين الزملاء، وأن يكون **المستوى والجودة** هما الأساس الحاكم للأداء الجامعى.

٩ ـ الالتزام بالمسئولية الأخلاقية وقواعد السلوكيات المعروفة عند السلوكيين عند إجراء البحوث الموجهة لخدمة المجتمع. تلك المسئولية الأخلاقية يتضاعف تأثيرها فى عالمنا النامى لعدة أسباب:

أ ـ الاحتياج الشديد إلى التدريب على التطبيقات العلمية شحذا للقدرات مع التقييم فى لجان مسئولة عن سلوكيات البحث واحترام المواثيق والأعراف العلمية.

ب ـ مخاطر فى ضياع الوقت والاسراف فى الإنفاق على ما ليس له جدوى.

١٠ ـ وعند إجراء البحوث لا بد من الالتزام بحدود الحرية الأكاديمية التى تحددها المؤسسة، والحرية هنا نوعان:

أ ـ حرية ذاتية: ترتبط بضمير الباحث وتنبع من قدرته ومسئوليته عند وضع البروتوكول البحثى وحفظ حقوق المبتحث فيهم.

ـ كذلك الالتزام بالثوابت مثل استخدام المواثيق الأخلاقية واحترام الحقوق القانونية.

ـ كذلك الالتزام بأخذ إقرار من المبتحث فيه قبل المشاركة مع توضيح الفوائد والمخاطر، احتراما لآدميته خاصة فى البحوث الطبية والدوائية.

ب ـ حرية موضوعية: مرتبطة بحاجة المجتمع للبحث ونوعيته وتأثيره إيجابًا أو سلبا. والحدود هنا ترتبط بحق الدولة فى التدخل عند الانحراف عن مبدأ المنفعة أو الإسراف فى التمويل ـ أو إبراز مثارب اجتماعية مشكوك فيها قبل نشر نتائج البحث.

***